المؤسسات التعليمية في العراق ١٩٧٤-١٩٧٩ أنواعها – مراحلها

Educational institutions in Iraq 1974-1979 types – stages

أحمد عبد الغني اليوزبكي
مدرس مساعد
مديرية تربية نينوى

Ahmed Abdul-Ghani Al-Yuzbek
Assistant Lecturer
Nineveh Education Directorate

Y87210058@gmail.com

تاريخ الاستلام **تاريخ القبول**
٢٠٢٣/٢/١ **٢٠٢٣/٣/٢٢**

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، العراق، التعليم، الامية، الالزامي.

Keywords: institutions, Iraq, education, illiteracy, compulsory.

الملخص

تضمنت الدراسة المؤسسات التعليمية في العراق ١٩٧٤-١٩٧٩ أنواعها – مراحلها وتضمن التعليم الرسمي والتعليم العام ويشمل رياض الاطفال والتعليم الابتدائي، مدارس اليافعين، المشاغل اليدوية، التربية الخاصة ومن ثم التعليم المسائي بعد تطبيق مجانية التعليم، التعليم الثانوي الاكاديمي ومن ثم قانون محو الامية واثره في التعليم منها التشريع والتخطيط لمحو الامية، انعقاد المؤتمرات التربوية العربية والمحلية، تشكيل المجلس الاعلى لمحو الامية الالزامي وتعليم الكبار، قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي، ودور المنظمات الشعبية في الحملة الوطنية لمحو الامية واثره في التعليم.

Abstract

The study included the search for educational institutions in Iraq 1974-1979, their types - their stages and included formal education and general education and included kindergartens and primary education, schools for young people, manual workshops, special education and then water education after the application of free education, secondary academic education and then the illiteracy eradication law And its impact on education, including legislation and planning to eradicate illiteracy, holding Arab and local educational conferences, forming the Supreme Council for Compulsory Literacy and Adult Education, the Law of the Comprehensive National Campaign for Compulsory Literacy, and the role of grassroots organizations in the national campaign to eradicate illiteracy and its impact on education.

Keywords: institutions, Iraq, education, illiteracy, compulsory.

المقدمة

اقتصر التعليم في العراق خلال فترة السبعينات على التعليم الرسمي بكل مراحله بعد صدور قرار (مجلس قيادة الثورة) المرقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٤ والخاص بإلغاء التعليم الأهلي والأجنبي في العراق ونقل منتسبي المدارس الأهلية إلى ملاك وزارة التربية بالنسبة للتعليم الثانوي، والى ملاك وزارة الداخلية (الادارة المحلية) بالنسبة إلى التعليم الابتدائي ورياض الأطفال وبعناوين وظائفهم ورواتبهم نفسها. وشهد قطاع التربية والتعليم خلال هذه المدة تطور وتوسع في جميع مراحله الدراسية بعد صدور قرار مجانية التعليم المرقم (١٠٢) في ٥ شباط ١٩٧٤ اذ أصبح التعليم مجانياً في العراق ابتداءً من رياض الأطفال الى التعليم العالي.

التعليم الرسمي

ضم التعليم الرسمي خلال مدة البحث عدة انواع للتعليم، وهي التعليم العام والتعلم المهني واعداد المعلمين والتعليم العالي والبعثات العلمية، وسنتطرق إلى هذه الأنواع كلا على حدة حسب وروده في البحث

١ - **التعليم العام** : ويشمل رياض الأطفال، التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي(١).

أ- رياض الأطفال

كانت رياض الأطفال، قبل صدور قرار (مجلس قيادة الثورة) القاضي بمجانية التعليم على نوعين الرسمية والأهلية، وجميعها مختلطة بحيث يتم قبول الأطفال فيها من كلا الجنسين وبعد الاطلاع على الإحصائيات والتقارير التربوية تبين نسبة رياض الأطفال أكثر في الأهلية منها في الرسمية، إذ بلغت نسبة رياض الأطفال الأهلية سنة ١٩٧٤/١٩٧٥ مايقرب من٤٠% من مجموع رياض الأطفال(٢). وبعد صدور قرار (مجلس قيادة الثورة) عام ١٩٧٤ الخاص بإلغاء التعليم الأهلي والأجنبي في العراق(٣)، فإن تلك المؤسسات التعليمية الملغاة اصبحت تحت إشراف وزارتي التربية والتعليم والداخلية - فوزارة التربية والتعليم مسؤولة عن إعداد مناهج رياض الأطفال وتزويدها بالأجهزة الضرورية والمعدات الضرورية والاثاث. أما وزارة الداخلية/الإدارة المحلية، فهي تقوم بتزويد رياض الأطفال بالموارد المالية وتشييد الأبنية المدرسية(٤).

ونظراً لأهمية هذه المرحلة فان وزارة التربية سعت من برامجها وخططها التربوية إلى التوسع في هذه الرياض وتنميتها وتطويرها كماً ونوعاً في جميع مناطق البلاد لتكون مجالاً لتنشئة أطفال أصحاء جسمياً وعقلياً واجتماعياً(٥)، وعلى هذا الأساس أصبح للطفل موقع متميز في خطط التنمية والتربية على نحو يضمن للطفل العراقي حياة رغيدة متميزة، ولعل

---

(١) جاسم المظفر، التشريعات التربوية، ج١، مطبعة وزارة التربية رقم (٣)، بغداد، ١٩٧٩، ٢٨٩-٢٩١.

(٢) نزهت رؤوف الشالجي، التطور التاريخي لرياض الأطفال في العراق، المديرية العامة للتخطيط التربوي، التوثيق والدراسات، العدد٩٦، مطبعة وزارة التربية، بغداد، ١٩٧٦، ٥.

(٣) المظفر، المصدر السابق، ص ص٢٨٩-٢٩١.

(٤) الشالجي، المصدر السابق، ٦.

(٥) حكمت عبد الله البزاز، السياسة التربوية في العراق، مجلة المعلم الجديد، بغداد، ج١، المجلد ٤٠، لسنة ١٩٧٨، ص٢٤.

أبرز ما تحقق في هذا المجال التوسع في فتح الرياض والامتداد بها أفقياً إلى المناطق الريفية والأحياء الشعبية[١].

شرعت وزارتا التربية والداخلية بوضع التصاميم الجديدة لأبنية رياض الأطفال وتقرر بناء روضتين سنوياً على الأقل في كل محافظة من محافظات البلاد، وشمول جميع رياض الأطفال في البلاد بالتغذية المدرسية بوجبتين، وزيادة ساعات الدوام الرسمي وكان الغرض منه إغناء البرنامج التربوي في الروضة، وتهيئة ظروف أفضل لإسهام المرأة في ميادين العمل المختلفة كما أقدمت وزارة التربية على فتح رياض تطبيقية يبدأ الدوام فيها من الساعة الثامنة صباحاً وينتهي في الثالثة بعد الظهر خلافا لرياض الاطفال العادية[٢].

وقد استطاعت وزارة التربية أن تحقق تقدماً واسعاً في رياض الأطفال وتهيئة الوسائل الحديثة لهم خاصة بعد تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة القاضي بمجانية التعليم، لقد حدث تطور كبير في الإقبال على رياض الأطفال بحيث تضاعف عددهم بالنسبة إلى العام الماضي ١٩٧٣-١٩٧٤ فقد ارتفع عددهم إلى (٣٦٤٤٢) طفلاً في العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ بعد ان كان عددهم (١٦٨٧٤) طفلاً في العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤.

وأشارت الخطة إلى زيادة نسبة الملتحقين من الأطفال في رياض الأطفال لكل (١٠٠٠) طفل من عمر (٤-٥) سنوات (٦٥) طفلاً عام ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى (١٥٠) طفل عام ١٩٧٩، وبناء (١٢٤٧) روضة منها (١١٠٩) روضة للتوسع و(١٣٨) روضة للتعويض عن الأبنية المستأجرة وغير الصالحة[٣].

وشهدت هذه المرحلة تطوراً نوعياً واضحاً في مجالات المناهج والبرامج التربوية والألعاب والوسائل التعليمية التي تساعد على استكمال نمو شخصيات الأطفال من نواحيها المختلفة، لذا تم إقرار منهج جديد قامت بإعداده لجنة خاصة مكلفة من قبل لجنة شؤون التعليم، وتضمن هذا المنهج جميع الأنشطة والفعاليات في رياض الأطفال، وعمل بموجبه اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧[٤].

---

(١) إبراهيم خليل احمد، ملامح الفلسفة التربوية واتجاهات التطور التعليمي في العراق، ١٩٦٨-١٩٨٥، ص٣٢.

(٢) حكمت عبد الله البزاز، لجنة وزارة التربية، التربية في ظل الثورة، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣) حكمت عبد الله البزار، السياسة التربوية في العراق، المصدر السابق، ص١١.

(٤) مصدق جميل الحبيب، دور التربية والتعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد (جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص١٧٣.

وفي مجال تدريب المعلمات وتأهيلهن قامت الوزارة بفتح العديد من الدورات التدريسية من أجل اطلاع وتعريف المعلمات بأحدث الاتجاهات التربوية والعلمية المتبعة في الرياض، كما تم إشراك المشرفات في دورات تدريبية متخصصة اذ شاركت (٢٢) مشرفة تربوية في أول دورة من هذا النوع فتحت عام ١٩٧٣[١].

كما طبقت الوزارة منذ العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ دليل معلمة رياض الأطفال والمعروف ان هذا الدليل يطبق لأول مرة في تاريخ العراق ويتضمن توجيهات رئيسية إلى معلمات الروضة وإداراتها بعد أن كانت مناهج الرياض تعتمد بشكل رئيس على الاجتهادات الشخصية للإدارات والمعلمات، وتم تحديد الأهداف التربوية الجديدة التي تنسجم مع أهداف الحكومة في تنمية العادات والاتجاهات السليمة لدى الطفل وتنمية ميوله وكشف قابلياته والاهتمام بالقابليات الفنية والثقة بالنفس[٢].

كما اهتمت الوزارة بصحة الأطفال والتلاميذ وعملت على زيادة الوحدات العلاجية والغرف الصحية واعتبرت التغذية المدرسية جزءاً من الخطوات التي أخذت خطة التعليم الإلزامية بالاعتماد على توفرها، وحرصت الجهات التعليمية على تقديم وجبة غذائية يومية للأطفال نظراً لما للتغذية المدرسية من أثر مهم وفعال في العملية التربوية [٣].

ورافق التطور النوعي في رياض الأطفال تطور كمي فقد ارتفع عدد الأطفال المسجلين في مرحلة رياض الأطفال من (٣٥٥٥١) طفلاً منهم (١٦١٣٤) من الإناث في العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ إلى (٦٧٢٦٥) طفلاً منهم (٣١٧١٧) من الإناث في العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ محققا نسبة زيادة قدرها (٨٩%) وبمعدل نمو سنوي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن النمو الحقيقي والتطور النوعي والكمي الذي حصل سواء في زيادة أعداد الأطفال المسجلين في هذه الرياض أو في المدارس العائدة لها أو الخدمات والمستلزمات الإضافية التي تضمن رعاية الأطفال وتنمية شخصياتهم من النواحي الجسمية والفكرية والاجتماعية والانفعالية، أو الزيادة التي حصلت في الهيئات التعليمية العاملة فيها تحقق بشكل ملموس وواضح بعد العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ أي بعد قرارات مجانية التعليم بكافة مراحله وأنواعه ومستوياته، هذا من جانب، ومن جانب آخر دخول المرأة العراقية ميادين العمل كافة من أوسع أبوابه وقطاعاته وخاصة بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد تأميم النفط، والذي أدى بدوره إلى زيادة الإقبال على التعليم بشكل عام

(١) مصدق جميل الحبيب، دور التربية والتعليم، المصدر السابق، ص٢٧٤.
(٢) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٣٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٣.

ورياض الأطفال بشكل خاص، بعد أن عملت الوزارة على تهيئة المستلزمات الأساسية التي تحتاجها رياض الأطفال ووفرت جميع الخدمات الإضافية الأخرى كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية بصورة دورية للأطفال.

التعليم الابتدائي :

تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين المدينة والريف من جانب، والبنين والبنات من جانب آخر، ونشر التعليم الابتدائي الإلزامي في مختلف أنحاء البلاد، ومن أجل ان يكون التعليم محققاً للأهداف والطموحات الوطنية والقومية، ومواكباً لاتجاهات العلم والتكنولوجيا وتطلعاته، فقد عملت وزارة التربية على تهيئة الظروف الموضوعية والمستلزمات الأساسية لتحقيق هذه المبادئ وتحويلها إلى حقيقة واقعية ملموسة وفقاً للمؤشرات الواردة بالتقرير السياسي بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي، فضلاً عن جعل التعليم مجانياً في جميع مراحله(١).

لذا فان التعليم الابتدائي حظي باهتمام خاص أولته الحكومة العراقية، وعدته من القضايا الأساسية التي لها علاقة وثيقة بإعداد الأجيال القادمة المؤمنة بالقيم والمبادئ الإنسانية، ووفقا لذلك بذلت وزارة التربية جهود مكثفه في تهيئة جميع مستلزمات تطبيق قانون التعليم الابتدائي الإلزامي(٢).

ففي مجال المناهج والكتب المدرسية عملت الوزارة على إعادة النظر بصورة واسعة للمناهج والكتب المدرسية وخاصة ما يتعلق بالموضوعات الإنسانية والاجتماعية التي كانت تعاني ضعفاً وتخلفاً واضحين من حيث الأفكار والمفاهيم الليبرالية واليمينية التي كانت تنتشر بين النشء الجديد، وشمل التغيير في المناهج كل المراحل الدراسية، وروعي في كتب التاريخ والجغرافية السلامة الفكرية والعلمية والتربوية، واعتماد أسلوب المحاورة في كتب اللغة وخاصة المطالعة وأسلوب تدريس القواعد من خلال النص بدلاً من الأسئلة المتنافرة (٣). كما تم إدخال كتب الرياضيات الحديثة والمعاصرة في مناهج الدراسة الابتدائية وتم خلال مدة البحث في

(١) وزارة التربية، مديرية الاعلام العامة، المسيرة التربوية انجازات وطموح ١٩٧٦-١٩٧٧، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٣٠.

(٢) خاشع المعاضيدي واخرون، الفكر التربوية الاشتراكي، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨١)، ص١٥٠.

(٣) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٢٣ .

تأليف (١١٠) كتاب جديد مقرر المراحل الدراسية المختلفة في نطاق الحملة الواسعة لإعداد مناهج دراسية جديدة تواكب متطلبات المرحلة [١].

وبذلت الوزارة جهوداً كبيرة في تطوير المناهج وذلك بإسنادها إلى مقومات الفلسفة الاجتماعية والأهداف التربوية على وفق نهج السلطة آنذاك لذا انصب الاهتمام بالتعديل على الإنسانية. من أجل إحداث التغيرات في التقنيات التربوية التي تنسجم مع التغيرات في المناهج، وأبرز ما تحقق في هذا المجال زيادة استخدام وإنتاج هذه التقنيات بمختلف صورها وأشكالها، من وسائل تعليمية متعددة والمصورات والخرائط والمجسمات فضلاً عن التلفزيون التربوي والإذاعة المدرسية وما شهدته المختبرات العلمية ومختبرات اللغة من تطور، كما أن خطط تدريب المعلمين والمدرسين على كيفية استخدام هذه الوسائل قد وضعت بما تحقق أقصى مردود تربوي. كما أعيد النظر بشكل جذري في أسلوب إعداد وتقديم وإنتاج الدروس العلمية والكتب والجهات التربوية ذات العلاقة بهدف تحسين نوعية الدروس والبرامج التعليمية[٢].

لقد كان لقرار مجانية التعليم تأثير كبير على واقع التعليم في العراق بشكل عام [٣].

ومن أجل تطبيق ما جاء في توصيات البحوث والتقارير التربوية والحلقات الدراسية فقد اتخذت الوزارة إجراءات عدة منها إحكام الإشراف التربوي والإشراف الشعبي على التعليم وتحسين أساليب الامتحانات وتطوير الأسئلة الامتحانية بالاستعانة بالأسئلة الموضوعية وتم استحداث وحدات فنية للتقويم والامتحانات في محافظات العراق كافة مهمتها تحليل الأسئلة الامتحانية ونتائج الامتحانات المدرسية، كما قامت المديرية العامة للتقويم والامتحانات بإلغاء الامتحان الوزاري للسادس الابتدائي اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ وإحلال التقويم المستمر الشامل طيلة العام الدراسي [٤]. ومراجعة نظام الامتحانات والتقويم للتخفيف من نسب الرسوب، وعقد الندوات المحلية مع إدارات المدارس وهيئاتها التعليمية، وتعزيز مجالس الآباء والمعلمين للتعرف على المشاكل التي تعاني منها إدارات المدارس والمساهمة في إيجاد الحلول لها.

---

(١) فوزي أحمد نصيف، " تحقيق منجزات ضخمة، المعلم الجديد "، (بغداد)، المجلد(٤٠)، ١٩٧٨، ص٨٠.

(٢) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) ابو سلام، الحزب الشيوعي العراقي وانتهازيته في الحركة الوطنية، مطبعة الاندلس، بيروت، ١٩٨١، ص٩٢.

(٤) فوزي احمد نصيف، المصدر السابق، ص٨١-٨٢.

وكما أوصت البحوث والتقارير بضرورة الأخذ بنظام النجاح (١٠٠%) في الصفوف الثلاثة الأُوَل (أي نظام الانتقال الالي بدون اعتبار التلاميذ راسبين في الصفوف) إلى جانب العناية بالإرشاد والتوجيه واتباع أساليب التقويم الحديثة كالبطاقة المدرسية[١].

ان قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ يعد من القرارات المهمة للشعب وبموجبه أصبح التعليم الابتدائي مجاناً والزاميا على جميع الأطفال الذين يبلغون السادسة من العمر في بداية كل سنة دراسية الدخول إلى المدارس الابتدائية ومن أهم الاتجاهات والمواد التي أقرها هذا القانون:

- التزام الدولة بتوفير كافة المستلزمات الكفيلة بتطبيق القانون مع الزام ولي الأمر بإلحاق ولده بالمدرسة ولحين إكمال الدراسة الابتدائية أو بلوغه الخامسة عشرة من عمره. تقوم وزارة التربية بوضع الخطط اللازمة لتحقيق التعليم الإلزامي وتطويره من الناحية الفنية، والإشراف على سير أعماله الميدانية في سائر أنحاء العراق.
- تتولى الإدارة المحلية توفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتطبيق خطة الزامية التعليم الابتدائي حسب المادة الثالثة من القانون، كما نصت المادة الثالثة عشر من هذا القانون على أن يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة دينار ولا تقل عن دينار واحد، أو بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر واحد ولا تقل عن أسبوع واحد، أو بكليهما، ولي الولد المتكفل فعلاً بتربيته، إذ خالف أيا من أحكام هذا القانون. وتكون العقوبة بالحبس فقط عند تكرار مخالفة أحكام هذا القانون[٢].

وقامت الوزارة بتطبيق هذا القانون بصورة تجريبية في بداية العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ في ثلاث مناطق من العراق هي مدينة (أكد) في مدينة ذي قار (والمدحتية) في محافظة بابل وعينكاوه في اربيل وأعدتها شرائح تجريبية تمهيداً لتطبيق القانون[٣]. وأعلن وزير التربية والتعليم محمد محجوب (١٩٧٦-١٩٧٩) عن قيامه بتطبيق القانون الإلزامي في مرحلة التعليم الابتدائي في العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ في جميع انحاء العراق[٤]. حيث بلغ إجمالي

---

(١) هو سجل صغير يحتوي على حقول منوعة تختص بالمعلومات الأسرية وسلوك التلميذ ونواحي نموه المختلفة، ومستواه الدراسي في مختلف المراحل الدراسية ينظر: حكمت عبد الله البزار، التربية في ظل الثورة، المصدر السابق، ص٥٥ ؛ نجم الدين على مردان، رياض الاطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها واسسها التربوية والتعليمية، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٧١)، ص٢٠٧-٢٠٩.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر، جاسم المظفر – المصدر السابق، ص١١٥-١٢١.

(٣) حكمت عبد الله البزار، التربية في ظل الثورة، مطبعة التربية (بغداد، ١٩٧٨)، ص٤٩.

(٤) " تحولات رائدة في حقل التربية والتعليم "، المعلم الجديد (مجلة)، ج١، المجلد٤٠، (بغداد، ١٩٧٨)، ص٥.

التلاميذ المسجلين (٦٤٣٥٤٥) تلميذاً وتلميذة، وعدد تلاميذ المدارس الابتدائية في عموم العراق بلغ (٢,٤٥٩,٨٧٠) تلميذاً وتلميذة، أما أعضاء الهيئة التعليمية فقد بلغ (٨٧١٤٨) عضوا[١].

وانعكست هذه الزيادة في عدد المدارس التي احتضنت جميع الأطفال المشمولين بالتعليم الإلزامي فأصبح عدد المدارس (١٠,٥٦٠) مدرسة ابتدائية تم تشييدها بأساليب متعددة أسهمت في بنائها المنظمات الشعبية والمهنية والجهات الرسمية عن طريق العمل الشعبي .

لقد أسهم التعليم الإلزامي الذي أقره القانون في ١٩٧٨ وكان موضع تطبيقه فعلياً من الحكومة في تسريع العملية التربوية، فضلاً عن برنامج محو الأمية، في إعادة العديد من البالغين إلى المدارس الابتدائية [٢].

وقد قامت وزارة التربية خلال مدة البحث بعدد كبير من المشاريع التربوية وتوسيع المؤسسات التعليمية بهدف استقطاب جميع الأطفال والشباب الذين هم في سن الدراسة ومن أهم هذه المشاريع هي :

١-مدارس اليافعين

تم افتتاح هذه المدارس في العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ في العراق لقبول الأولاد الذين تتراوح اعمارهم بين (١٠-١٥) سنة ممن لم يجدوا أماكن لهم في المدارس الابتدائية ذات الست سنوات لتجاوز أعمارهم السن المقررة للقبول وممن لم يسمح لهم بالالتحاق في مراكز محو الأمية لعدم إكمالهم السن المقررة للالتحاق بهذه الصفوف، وبلغ عدد هذه المدارس ٣٦ مدرسة شملت (١٩٩٦) يافعا ويافعة.

وقد أعدت وزارة التربية مناهج خاصة لهذه المدارس تتناسب وأعمار الدارسين فيها وتتصف بالطابع العملي والنظري بحيث تأهلهم للحياة العملية[٣]. كما تم تدريب المعلمين في

---

(١) خالد سلمان احمد العبيدي، تقويم التعليم الالزامي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد)، كلية التربية، ١٩٨٢، ص٨٤.

(٢) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، ج٢، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى، (بغداد، ٢٠٠٩)، ص١٠١.

(٣) مناهج هذه المدارس هي مناهج الدراسة الابتدائية نفسها، ولكنها ضغطت وقلصت مفرداتها على مدة ثلاث سنوات دراسية يقضيها اليافع في تلك المدارس ويحصل على شهادة معادلة لشهادة الابتدائية. ينظر: حكمت عبد الله البزاز، " التربية في ظل الثورة "، ص٢٧.

هذه المدارس، ومن الجدير بالذكر أن مدارس اليافعين هي خطوة مرحلية ستنتهي بعد تطبيق قانون التعليم الالزامي[١].

٢- المشاغل اليدوية

قامت وزارة التربية بخطوة جديدة بصدد تعميق قيم وممارسات العمل اليدوي الإنتاجي حيث باشرت بتنفيذ المشاغل اليدوية في المدارس الابتدائية بشكل ورش يمارس فيها الأطفال ضروب النشاط اليدوي والفني في أعمال التجارة، المعادن، الحياكة، الكهرباء، وتجليد الكتب، السيراميك، الخياطة والتطريز، وتم التعاون والتنسيق مع وزارة الداخلية بصدد زيادة أبنية المشاغل اليدوية في بعض المحافظات[٢].

٣- التربية الخاصة

انطلاقاً من اهتمام وزارة التربية بالثروة البشرية واستثمارها لخدمة المجتمع على أفضل وجه وتوجيه العناية ليس للأطفال الموهوبين فحسب بل (وذوي الاحتياجات الخاصة) أيضاً ومساعدتهم على التكيف مع الحياة الاجتماعية والمدرسية، وتنفيذاً للمادة التاسعة من قانون التعليم الإلزامي التي أشارت إلى التوسع في التربية الخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي[٣]. لذا استحدثت الوزارة قسم التربية الخاصة ضمن تشكيلات المديرية العامة للتعليم الابتدائي، وتحقيقاً لهذه الغاية تم فتح صفوف خاصة ضمن المدرسة الوحدة في عدد من المدارس الابتدائية – الاعتيادية للتلاميذ بطيئي التعلم (التلاميذ غير القادرين على الاستيعاب عقلياً أو جسمياً) واختير لهؤلاء التلاميذ معلمين ومعلمات باختصاص التربية وعلم النفس وأدخلوا دورة لهذا الغرض. وتم تجهيز المدارس المشمولة في أنحاء البلاد بمعدات وأجهزة علاجية على نحو يكفل لهم النجاح في الحياة الدراسية والعملية حيث تم إعداد المناهج الخاصة لهذه المدارس، وأبدت الوزارة اهتمامها بالكشف عن قدرات التلاميذ الموهوبين وإناطة رعايتهم بذوي الخبرة والاختصاص[٤].

---

(١) فوزي احمد نصيف، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) فوزي احمد نصيف، المصدر السابق، ٧٩ ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: حكمت عبد الله البزار، التربية والعمل، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤، ص ص١١٧-١٢١.

(٣) عبد الغني اليوزبكي، اعداد معلمي التربية الخاصة، المعلم الجديد، ج١، المجلد ٤٠، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ص ٢٩-٣٠.

(٤) حكمت عبد الله البزاز، التربية في ظل الثورة، ص٢٩.

التعليم المسائي بعد تطبيق مجانية التعليم

وبعد تطبيق مجانية التعليم في العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٤، انتقلت ملكية المدارس المسائية إلى وزارة التربية/التعليم الثانوي وأصبحت تخضع لنظام المدارس الثانوية رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ والتعليمات الصادرة إلا أن هذه المدارس بقيت تعاني من صعوبات جوهرية ابرزها عدم استقرار الملاك، وعدم توفر البنايات الملائمة وضعف المستوى الدراسي للطلبة، وعدم انتظام دوام الطلبة وكثرة تغيبهم، وعدم إكمال المناهج الدراسية وعدم ملائمته المنهج لقدرات الطلبة واستعداداتهم. وقلة توفر الوسائل التعليمية والتجهيزات المختبرية في المدارس المسائية وغيرها من المشاكلات والصعوبات.

ولمعالجة هذه المعوقات، وتحسين الأوضاع في هذه المدارس فقد أصدر مجلس قيادة الثورة عدد من القرارات والتعليمات منها ما يلي:

- صدور القرار رقم (١) بموجب القرار (١٣١٢) في ١٩٧٨/١/٣ المتضمن قبول الطلاب الذين تجاوزت أعمارهم السن النظامي في الصفين الأول المتوسط والرابع الاعدادي (العام والمهني) في المدارس الثانوية المسائية، والسماح للطلاب الذين رسبوا سنتين متتاليتين في المدارس الثانوية النهارية (العامة والمهنية) بالدوام سنة ثالثة في المدارس المسائية، ويقتصر تطبيقه أحكام الفقرتين (١ و ٢) من هذا القرار على الطلاب الذين أنهوا الخدمة العسكرية الإلزامية أو غير المشمولين بالخدمة بسبب صغر سنهم أو لأي سبب قانوني آخر [١].
- كما اصدر القرار ذي الرقم (٢٥) في ١٩٧٨/١/٤ الخاص بقبول أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي ورئاسة المخابرات العامة في جميع الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس استثناء من قواعد القبول المتعلقة بشرط العمر، ومعدل الدرجات وسنة التخرج ونصاب الدوام بعد تنظيم قوائم بأسماء المرشحين من أفراد تلك المؤسسات العسكرية للقبول إلى المؤسسات التعليمية المشار إليها في وقت مناسب، وأعقبه صدور تعليمات بخصوص دوام وامتحان الطلاب العسكريين[٢].

وفي ضوء هذه القرارات صدرت التعليمات من وزارة التربية والتعليم بهذا الخصوص وعممت على مديريات التربية، وذلك من قبل المديرية العامة للتعليم الثانوي/الشؤون الفنية

(١) جاسم المظفر، المصدر السابق، ص٣٢٠.

(٢) كاظم صالح واخرون، مشكلات المدارس الثانوية المسائية من وجهة نظر الادارة والمدرسين دراسة ميدانية، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، د.ت)، ص ص١-٤.

والتي نصت على أن نظام المدارس الثانوية رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد ساوى بين المدارس في البلاد كافة (الصباحية منها والمسائية) وعليه يفترض ان تكون المدارس المسائية بمصاف المدارس الصباحية من حيث الملاك والإدارة والدوام وغيره، كما أكدت التعليمات على تغطية المدارس المسائية من الناحية الاشرافية ومتابعتها في سبيل رفع المستوى العلمي للطلبة واكمال المناهج الدراسية ومعالجة بعض الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها هذه المدارس [١].

التعلم الثانوي الأكاديمي

لقد نال التعليم الثانوي اهتماماً كبيراً ورعاية مستمرة خلال السنوات الماضية، وجاء هذا الاهتمام نتيجة ادراك الحكومة لأهميته ودوره الكبير في الوفاء باحتياجات خطة التنمية القومية من الكوادر الوسطى لمختلف القطاعات[٢].

وقامت وزارة التربية بإعادة النظر في الخطط التربوية الخاصة بالتعليم الثانوي من أجل تطويره وتجديده وتنويعه وفق صيغ وأنماط جديدة تتلاءم واحتياجات المجتمع العراقي وتطلعاته وخططه التنموية، خاصة بعد صدور قانون مجانية التعليم عام ١٩٧٤ الذي عالج مسألة التكافئ بين المواطنين في التعليم [٣].

تعد المناهج الحجر الأساس في العملية التربوية لأنها تحدد شكل أو طبيعة المعرفة التي يراد إيصالها إلى الطالب بفاعلية اكثر وجهد اقل، ويتناسق مع الإطار العام لهدف التربية في البناء المتكامل لشخصية المتعلم العقلية والجسيمة والنفسية بما يضمن بناء السلوك القويم[٤].

لذا شكلت الوزارة لجان فنية متخصصة لإعادة النظر في المناهج والكتب لمرحلة التعليم الثانوي بمستوييها المتوسط والاعدادي وجرى تقييم شامل للكتب المقررة على اختلافها، وقد تم في ضوء ذلك التقييم تأليف كتب جديدة مثل كتاب اللغة الانكليزية وإعداد مناهج

(١) كاظم صالح الحربة، مشكلات المدارس الثانوية المسائية من وجهة نظر الادارة والمدرسين –دراسة ميدانية، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، د.ت)، ص٩.
(٢) كاظم صالح الحربة، المصدر السابق، ١٠.
(٣) حكمت عبد الله البزاز، التربية في ظل الثورة، المصدر السابق، ص٣٠ .
(٤) مهدي صالح هجرس، التعليم الثانوي، دار الكتب للطباعة والنشر، (جامعة البصرة، ١٩٩٣)، ص٩٠.

الرياضيات للصف الأول المتوسط وتنقيح أخرى، وتضمن منها الاتجاهات الحديثة، على ضوء توجهات السلطة آنذاك [١].

وبعد الانتهاء من تأليف الكتب وطبعها وتنقيح بعضها الآخر وزعت على التلاميذ والطلبة في المرحلة الثانوية خلال العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨.

وفي مجال الوسائل التعليمية والمختبرات والمكتبات المدرسية استمرت الوزارة في التوسع أفقياً وعموديا، إذ عملت الوزارة على إنشاء محطة لشبكة متكاملة للتلفزيون التربوي وشمول بثه لجميع المدارس وتطوير برامجه بالألوان، وزيادة الدروس التعليمية فيه لمختلف الاختصاصات والمواد المقررة في المرحلة الثانوية[٢]. وحرصت الوزارة على تأمين الكتب والمواد والآلات والأجهزة المختبرية وبمبالغ طائلة وصولا إلى توفيرها على نطاق واسع حيث بلغت (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦ لشراء أجهزة ومواد مختبرية لتغطية احتياجات (١٥٠٠) مدرسة ثانوية ومتوسطة واعدادية[٣].

وبهدف الإفادة من أحدث الخبرات في مجالات المعرفة المختلفة وتوثيق عملية التبادل الثقافي بين العراق ومختلف الدول فقد منحت وزارة التربية عدداً من منسوبيها من المدرسين إجازات وزمالات دراسية للحصول على الشهادات العلمية العالية لتنمية خبراتهم وزيادة تحصيلهم العلمي وتوفير كوادر ذات مستويات عالية في كفاءاتها العلمية والعملية، وبلغ عدد هذه الإجازات (١٦٩) إجازة دراسية[٤].

وشددت الوزارة على أهمية الإشراف التربوي الاختصاصي وتطوير أساليبه وتنظيمه في العملية التربوية من خلال عقد المؤتمرات التربوية للاشراف التربوي الاختصاصي والتي توجت بتوصيات ومقررات المؤتمر الثاني للاشراف التربوي الاختصاصي التي نصت على تحديد موعد الزيارات الاشرافية وعددها للمدارس المتوسطة والاعدادية، ودور المشرف الاختصاصي في تنظيم ملاكات المدارس ونقل المدرسين، ومناقشة تقارير المشرفين الاختصاصيين الشخصية والمدرسية من قبل المديرية العامة للتعليم الثانوي ومديريات التربية في المحافظات، كما أكدت على دور المشرف في بحث معوقات التعليم ودوره في تدريب

---

(١) مصدق جميل الحبيب، دور التربية والتعليم، مطبعة شركة المطابع النموذجية، (بغداد، ١٩٨١)،
ص ص٦٢-٦٩.
(٢) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٣٤.
(٣) مصدق جميل الحبيب، المصدر السابق، ص٢٧٧.
(٤) حكمت عبد الله البزاز، المصدر السابق، ص٦٩.

المدرسين، كما أكدت التوصيات على رفع كفاءة الإشراف التربوي الاختصاصي بإقامة الدورات والندوات واشراكهم في الزمالات، ووضع أسس التقويم للمشرفين الاختصاصيين وغيرها من المقررات والتوصيات(١).

وقد وضعت الوزارة شرطاً لاختبار المشرفين التربويين الاختصاصيين وفق أسس وقواعد ثابتة، وتوزيع المشرفين بصورة عادلة على جميع المناطق الاشرافية في العراق(٢).

واجهت الوزارة مشكلات كبيرة في تلبية حاجة الأعداد المتزايدة من الطلاب في المدارس المتوسطة والإعدادية إلى تهيئة الكوادر التدريسية(٣) لذلك اضطرت الوزارة إلى توفير الملاكات التدريسية بسد الشواغر الموجودة في مدارس التعليم الثانوي وتلافي النقص في بعض التخصصات وفق بدائل متعددة منها : الاكثار من الدورات التدريبية للمدرسين وتدريبهم اثناء الخدمة بهدف تجديد معلوماتهم وزيادة مواهبهم، وتحسين طرق التدريس، وانتداب معلمين من المدارس الابتدائية للتدريس في المدارس المتوسطة والثانوية(٤).

ونظراً لأهمية التعليم الثانوي بمستويه المتوسط والاعدادي، ودوره الكبير في الوفاء بمتطلبات التنمية من الكوادر التعليمية فقد نالت هذه المرحلة كغيرها من المراحل التعليمية قسطاً واضحاً من الاهتمام والرعاية تجسدت بنمو كمي كبير وخاصة بعد صدور قرار مجانية التعليم صدر عام ١٩٧٤ وقانون التعليم الإلزامي لعام ١٩٧٦، ففي التعليم المتوسط حدث نمو في أعداد الطلبة المسجلين الجدد في الصف الأول المتوسط من (١٣٢٨٣٧) في العام ١٩٧٤-١٩٧٥ إلى (٢١٣٣٥١) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ محقق نسبة زيادة قدرها (٦٠,٦%)(٥). وقد رافق النمو الحاصل في اعداد الطلبة المسجلين نموا آخر في إجمالي الطلبة المسجلين في هذه المرحلة ففي حين كان عددهم (٤١٤٠٧٨) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ ارتفع إلى (٥٩٢٠٢٩) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ محققاً بذلك نسبة زيادة قدرها (٥٤٢٠٩%) ونتيجة لزيادة مدخولات هذا التعليم من الطلبة فقد ارتفع عدد المتخرجين فيه فقد كان عددهم (٧٣٦٨٧) طالباً وطالبة

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: توصيات ومقررات المؤتمر الثاني للاشراف التربوي الاختصاصي، مجلة المعلم الجديد، (بغداد)، ج١، مجلد٣٥، ١٩٧٤، ص ص١٣٤-١٤٦.

(٢) وزارة التربية، المسيرة التربوية انجازات وطموح، ص٤٨.

(٣) فوزي احمد نصيف، المصدر السابق، ص٨٢.

(٤) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٣٤.

(٥) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات التربية والتعليم للعام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٧٩)، ص ص٢٤٣-٢٤٤.

في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ فأصبح عددهم (٩٣٩٥٩) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ محققا نسبة زيادة قدرها (٢٧،٥%) ويرجع سبب هذه الزيادة إلى الفرص المتكافئة في توزيع الخدمات التي وفرتها الوزارة للتقريب بين الريف والمدينة من جانب وبين الذكور والاناث من جانب آخر [١].

أما التعليم الاعدادي فقد سعت وزارة التربية إلى تجديد بنيته وتنويعه بأسلوب علمي مبني على البحوث والدراسات العلمية لكي يكون عصريا مواكبا للاتجاهات الحاصلة في النظم التربوية المتقدمة وملبيا لأهداف وحاجات البلاد، إذ أكدت الوزارة على نمو الفرع العلمي واستيعابه ٧٠% من خريجي الدراسة المتوسطة مقارنة بطلبة الفرع الأدبي وفقا لتوجيهات الحكومة وطموحاتها في رفد جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالكوادر العلمية المؤهلة القادرة على تنفيذ برامج وخطط التنمية القومية[٢]. إن أعداد الطلبة المشتركين في الامتحانات الوزارية للعام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ للفرع العلمي بلغت (٣٠٥٤٩) طالباً وطالبة، وكان عدد الناجحين منهم (١٩٥٦٥) طالباً وطالبة ونسبة النجاح ٦٧,٥% وكانت نسبة نجاح البنات أعلى من نسبة نجاح البنين إذ بلغت ٧٥% في حين كان عدد الطلبة المشتركين في الامتحانات العامة للسنة نفسها للفرع الأدبي (١٥١١٣) طالباً وطالبة محققين نسبة نجاح ٦٣,٥% وكانت نسبة نجاح البنات أيضاً أعلى من نسبة نجاح البنين إذ بلغت ٧٨% بينما البنين ٤٩%، وقد ارتفعت أعداد طلبة الفرع العلمي المشتركين في الامتحانات العامة في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى (٣٤٨٩٧) طالباً وطالبة محققين نسبة نجاح ٧٠,٥% وكانت نسبة نجاح البنات ٧٨% اما البنين ٦٢% بينما كانت أعداد طلبة الفرع الأدبي المشتركين في الامتحانات العامة للسنة نفسها (١٥٢٥١) طالباً وطالبة محققين نسبة نجاح ١٤,٥% وأيضاً كانت نسبة نجاح البنات أعلى من نسبة نجاح البنين حيث بلغت ٨٠% بينما كانت نسبة البنين ٤٩%.

وهذا الارتفاع في أعداد الطلبة في الفرع العلمي جاء لتلبية خطة الوزارة وسياستها الرامية إلى التوسع في قبول الطلبة في الفرع العلمي والتقليل من قبول الطلبة في الفرع الأدبي وفقا لاحتياجات خطة التنمية القومية.

---

(١) خاشع المعاضيدي واخرون، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٢) وزارة التربية، المسيرة التربوية انجازات وطموحات ١٩٧٦-١٩٧٧، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٤٠.

وقد ازدادت أعداد الطلبة المسجلين الجدد في الصف الرابع العام إذ ارتفع العدد من (٤٨٤٤٠) طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى (٦٥٧٥٨) طالباً أو طالبة في العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ محققاً بذلك نسبة زيادة قدرها (٣٥,٧%).

وقد انعكست هذه الزيادة الحاصلة في إعداد الطلبة والهيئات التدريسية خلال تلك المدة على زيادة عدد المدارس الثانوية فقد ارتفع عددها من (١٠٩٩) مدرسة إلى (١٥٩٩) مدرسة إذ انها حققت نسبة زيادة قدرها (٤٣,٦%) وبمعدل نمو سنوي قدره (٨٧%) وجاءت الزيادة لصالح المدارس المختلطة حيث ازداد عددها من (٢٦٦) مدرسة في العام ١٩٧٥-١٩٧٦ إلى (٤٢٠) مدرسة مختلطة خلال العام ١٩٧٨-١٩٧٩[١].

قانون محو الأمية وأثره في التعليم

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة (٥٧) من الدستور، والمادة (٢٩) من قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٨ فقد تصاعد العمل في مجال محو الأمية بعد صدور (التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث)، الذي شخص واقع العمل في ميدان محو الأمية في المدة السابقة، وأوضح سلبياته وحدد الإطار الجديد لطبيعة وأساليب العمل الذي يجب القيام به في المرحلة القادمة[٢].

وانطلاقاً من تلك الأهداف فقد قامت الحكومة العراقية بإلغاء التعليم الأهلي وتطبيق مجانية التعليم في جميع مراحله، وتوسيع التعليم المهني والفني ومراجعة المناهج والكتب ومحاولة إصلاح نظم الامتحانات وكان من المؤكد أن هذه الخطوات لها علاقة وثيقة بمحو الأمية، فان كفاءة التعليم الابتدائي تعني استيعابه جميع من هم في سن الدراسة، وهذا يعني سد المنبع الذي يغذي الأميين فضلاً عن تحسن أحوال المواطنين وزيادة القدرة الشرائية وانفتاح العمل وانعدام البطالة، كل ذلك قلل نسبة التسرب في المدارس الابتدائية[٣].

والى جانب هذه التطورات في حقل التعليم، فأن السلطة قامت بإجراءات أخرى في حقل محو الأمية لا تقل أهمية عن تلك، ممهدة الطريق للقيام بحملة وطنية شاملة للقضاء عليها وكان لابد أن يدعم التطبيق تشريعات ملزمة تضمن سلامة تطبيقها ونجاحها بتحقيق أهدافها المرسومة وفق السقف الزمني المحدد لها، وعلى هذا الأساس فقد بذلت جهود مكثفة

(١) وزارة التربية، المصدر السابق، ص٤٠.
(٢) حكمت عبد الله البزاز، التربية في ظل الثورة، ص٤٠.
(٣) مسارع حسن الراوي، قمر الدين قرنبع، قراءات في محو الامية، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، ١٩٧٤)، ص٢٢٥.

لاستصدار جملة من التشريعات والقوانين وعقد المؤتمرات التربوية المتعلقة بهذا الجانب وأهمها ما يلي :

١-التشريع والتخطيط لمحو الأمية

وضعت الدوائر المختصة في الوزارات تشريعات وخطط وأنظمة لكي تنظم عمل القضاء على ظاهرة الأمية، وكان انجاز قانون محو الأمية (١٥٣) لسنة ١٩٧١ خطوة تقدمية على طريق الحملة الوطنية الشاملة، وثورة على الجهل والتخلف[١]. ثم أعقبه تشكيل الهيئة العليا لمحو الأمية بالمرسوم الجمهوري المرقم ٢٠٣ في ١٩٧٢/٤/٢٠ والتي أكتمل هيكلها التنظيمي والفني عام ١٩٧٣[٢].

٢- انعقاد المؤتمرات التربوية العربية والمحلية :

في عام ١٩٧٦ أقر مؤتمر الاسكندرية الثالث الإستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار وضرورة اعتماد المفهوم الحضاري للأمية والمواجهة الشاملة ومد منابع الأمية بإلزام التعليم الابتدائي [٣].

ومن جانب آخر فقد قامت الجهات التربوية في العراق بإعداد التقارير والخطط الخاصة عن محو الأمية واتخاذ الإجراءات العملية، فقد عقدت مؤتمر بغداد لمحو الأمية الإلزامي للمدة من ٨-١٥ ايار عام ١٩٧٦ بهدف الوصول إلى افضل الصيغ لتنفيذ الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية . وقد شارك في المؤتمر العديد من المؤسسات العراقية والعربية والدولية، وتمخض عن المؤتمر بعض التوصيات والمقترحات من أهمها تحديد مدة محو الأمية بخمس سنوات على ان تسبقها مدة مناسبة للإعداد والتحضير والتجريب [٤]. كما أكد المؤتمر الرابع المنعقد في أبو ظبي عام ١٩٧٧ على ضرورة منح أولوية التعليم للأطفال في سن المدرسة، والجماعات الأكثر عرضة للحرمان من فرصة التعليم وخاصة الفتيات والنساء الأميات [٥].

---

(١)مسارع حسين الراوي وقمر الدين قرنبع، المصدر السابق، ص ص٢٢٥-٢٢٦.

(٢) الاتحاد العام لنساء العراق، حلقة دراسية حول افاق تطوير المرأة العراقية بعد تحررها من الامية في اطار التعليم المستمر، دار الخلود للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٨١)، ص٢٠٤.

(٣) رفيقة سليم حمود، تعليم الاناث في الدول العربية الانجازات والمعوقات وافاق المستقبل، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨، ص٦٠.

(٤) الاتحاد العام لنساء العراق، المصدر السابق، ٢٠٦ ؛ حكمت عبد الله البزار، التربية في ظل الثورة، ص ص٣٥-٣٦.

(٥) رفيقة سليم حمود، المصدر السابق، ص٦٠.

٣- تشكيل المجلس الأعلى لمحو الأمية الإلزامي وتعليم الكبار

بعد انعقاد مؤتمر بغداد لمحو الأمية، أصدر (مجلس قيادة الثورة) قراره المرقم (٣٢١٣) في ١٩٧٦/٢/١٩ بتشكيل المجلس الأعلى لمحو الأمية الإلزامي وتعليم الكبار برئاسة رئيس مكتب الشؤون التربوية ووزير التربية نائبا للرئيس وعضوية وزراء التعليم العالي والاعلام وممثلين عن المنظمات والنقابات الشعبية، وحل الهيئة العليا لمحو الأمية، ومن ثم تم تشكيل الأمانة العامة للشؤون الفنية والإدارية للمجلس والتي أصبح لها فروع في المحافظات[١]. وتم تأليف مجلس محلي في كل محافظة يكون المحافظ رئيساً ويرتبط بمجلس المحافظة والقضاء التابع لها وتأليف مجلس محلي في كل ناحية يكون مدير الناحية رئيسة ويرتبط بمجلس القضاء التابع لها[٢].

وكانت من أهم أعمال المجلس المحلي الرئيسة وضع الأهداف العامة للحملة الشاملة، ورسم السياسات والخطوط العريضة لها، وضمان الالتزام بها والعمل على متابعة تنفيذها، وإقرار لائحة الميزانية السنوية والمناهج وبرامج إعداد وتدريب القيادات والمعلمين وكل العاملين بالأمور الفنية والتربوية والإدارية [٣].

٤- قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الإلزامي

رغم كل الجهود التي بذلت والتطورات التي حدثت في مكافحة ظاهرة الأمية، فان الحكومة رأت أن محو الأمية إذا سار على هذا المنوال لا يقضي على الأمية قضاء تاما، فان تجارب الشعوب قد أكدت حقيقة ملموسة وهي أن الأساليب (الكلاسيكية) في محو الأمية لا يمكن أن تحل هذه المسألة حلاً جذرياً، ولابد من القيام بحملة وطنية تقودها السلطة وتشترك فيها المنظمات الشعبية الكبرى والمؤسسات المختصة للقضاء على الأمية قضاء مبرما خلال برنامج زمني محدد[٤]. لذا أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل، الذي شمل كل مواطن تجاوز الخامسة عشرة ولم يتعد الخامسة والأربعين سنة من العمر ولا يعرف القراءة والكتابة ولم يصل إلى المستوى الحضاري يعتبر أميا بموجب هذا القانون،

---

(١) الاتحاد العام لنساء العراق، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٢) مسارع حسن الراوي وقمر الدين قرنبع، المصدر السابق، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

(٣) سعيد حميد سعيد وأخرون، واقع العمل في مجال محو الامية في الجمهورية العراقية بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز التقدمية، قسم البحوث والدراسات، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ص١٤-١٥.

(٤) مسارع حسين الراوي وقمر الدين قرنبع، المصدر السابق ، ص٢٢٨.

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على تأسيس المجلس الأعلى للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي الذي يرتبط بمجلس الوزراء[١].

وباعتبار الأمية من أخطر معوقات التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لانها تعيق رفع مستوى الجماهير وبناء مجتمع متقدم ثوري قادر على مواجهة مشكلات التطور ومتطلباته المعقدة وتحدياته [٢].

ومن هذا المنطلق وتتويجاً لتوجهات السلطة القائمة آنذاك فقد أولت وزارة التربية اهتمامها بالوسائل والإجراءات الفنية والإدارية والتشريعية والتي من أهمها :

- إعداد مناهج وكتب جديدة لمراكز محو الأمية بمرحلتيها الأساس والتكميل وفقاً لأعمار الدارسين وحرفهم بما يضمن تعليمهم القراءة والكتابة وتطوير مهاراتهم وتوسيع ثقافتهم العامة.
- تنظيم بعض الدورات التدريسية لإعداد وتدريب الكوادر القيادية العاملة في هذا المجال ورفع كفاءاتها وتحسين مستوى أدائها.
- إجراء حملة تجريبية لمحو الأمية الإلزامي في بعض المراكز التابعة لبعض القرى والتجمعات السكانية كشرائح تجريبية قبل البدء في الحملة الشاملة في عموم البلاد.
- إعداد خطة لتحديد موعد بدء الحملة الشاملة لمحو الأمية ومراحل العمل فيها خلال المرحلة القادمة وكيفية متابعتها وتقويمها [٣].

وبعد استكمال الوزارة المتطلبات الضرورية لحملة الوطنية أعلن وزير التربية والتعليم محمد محجوب الدوري عن بدء الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي في الأول من كانون الأول عام ١٩٧٨ تنفيذاً للقانون الصادر في ٢٢ ايار ١٩٧٨[٤].

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء عام ١٩٧٧-١٩٧٨ إلى أعداد الأميين بـ (٩٣٧.٢٢١٢) من الفئات العمرية من ١٥-٤٥ سنة منهم (٦٩٣ ٦٧٦) من الذكور (١,٥٣٥,٩٣٧) من الإناث.

---

(١) جاسم المظفر، التشريعات التربوية، ج١، ص ص١٨٣-١٩٩.

(٢) سعيد حميد سعيد وأخرون، واقع العمل في مجال محو الأمية الالزامي، المصدر السابق، ص٧.

(٣) حكمت عبد الله البزاز، التربية في ظل الثورة، ص٤١.

(٤) وزارة التربية، نص خطاب السيد وزير التربية لمناسبة بدء عام التعليم الإلزامي، (بغداد)، مجلة المعلم الجديد، ج٢، المجلد٤٠، ١٩٧٨، ص ص٥-٦.

وقد استهدفت الحملة الوطنية وفق برامجها المعدة إزالة أمية جميع الذين شملهم هذا الإحصاء في مدة زمنية محددة اقصاها (٣٦) شهرا تبدأ من ١ كانون الأول ١٩٧٨ وتنتهي في ٣١ تشرين الأول ١٩٨١، يلتحق فيها الدارسون بمراكز التعليم على وجبتين والدراسات على أربع وجبات ويراعي في التحاقهم مبدأ الأولويات المستند على الأهمية المترتبة على تعليم المواطنين حسب مواقعهم المهنية، وتقرر ان تكون مدة الدراسة سبعة أشهر لمرحلة الأساس ومثلها لمرحلة التكميل اللتين باجتيازهما يكون الدارس مؤهلا للالتحاق بالمدرسة الشعبية [١].

وقد قدرت كلفة الدارس الواحد حسب الإنفاق بـ (٢٦,٣٧٠) ديناراً سنوياً، وقد اعتمد هذا المبلغ في تقدير الكلفة العامة خلال سنوات الحملة اذ بلغت (٤٩,١٧٥,٠٠٠) ديناراً منها (١١،٤٤٥،٠٠٠) ديناراً للذكور و(٣٧,٧٣٠,٠٠٠) ديناراً للإناث، وتوزع هذه حسب النسب الآتية: (٤٣%) من الكلفة نفقات تدريس و(١٧%) من الكلفة نفقات إدارة مراكز و(١٤%) نفقات نقل المحاضرين [٢].

وقد بلغت المصروفات الفعلية التي تم إنفاقها حتى ١ كانون الأول ١٩٧٩ أي على مدى سنة تقويمية كاملة ما يوازي (٣٤٠،٣٧٩١٢) دينار، وجرى تمويل الإنفاق على الحملة من حساب خطة التنمية القومية وعلى امتداد ثلاث سنوات ابتداء من بداية اول سنة [٣].

كما تم تحديد الإطار العام لأهداف الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي وتعليم الكبار من قبل وزارة التربية بالأهداف المعرفية الأولية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية". وقد تمكنت الوزارة من إعداد المناهج والكتب وتم توفير ما لا يقل عن عشرة ملايين كتاب من كتب القراءة والحساب لمرحلتي الأساس والتكميل وتوفير (٢٥) مليون دفتر فئة (١٠٠) ورقة و(٢٥) مليون قلم و(٢٠٠) ألف كتاب للثقافة العامة والمتخصصة و(٢٠٠) ألف كتاب لمرشد القراءة والحساب، وخمسة ملايين كتاب لمتابعة ضمان عدم ارتداد الأميين، فضلا عن إعداد وتدريب ما لا يقل عن (٧٦٦٦٣) محاضراً ومحاضرة و(٧٦٦) مشرفاً ومشرفة و(١٠) آلاف مدير لمراكز محو الأمية [٤].

---

(١) مسارع حسن الراوي وقمر الدين قرنبع، المصدر السابق ، ص ص٢٢٩-٢٣٠.
(٢) سعيد حميد سعيد وأخرون، واقع العمل في مجال محو الأمية، المصدر السابق، ص٢٠.
(٣) مسارع حسن الراوي وقمر الدين قرنبع، المصدر السابق، ص٢٣٠.
(٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد حميد سعيد وأخرون، واقع العمل في مجال محو الأمية، ص ص٨-١١.

وفي إطار الأهداف المعرفية الأولية تمكنت الوزارة من تحقيق محو أمية المواطنين بين عمري (١٥-٤٥) سنة والبالغ عددهم (٢٣٠٠،٠٠٠) نسمة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات اعتباراً ١/كانون الثاني/١٩٧٨ على الشكل الآتي :

أ- محو أمية الذكور البالغ عددهم (٧٠٠) ألف على وجبتين في مدة أقصاها (٢١) شهراً.

ب- محو أمية الإناث البالغ عددهن (١٦٠٠٠٠٠) على أربع وجبات في مدة أقصاها (٣٥) شهرا.

ج- معدل الدارسين في الشعبة الواحدة (٣٠) دارساً أو دراسة.

د- معدل الدارسين للمحاضر الواحد (٣٠) دارساً أو دراسة.

هـ- معدل المحاضرين للمشرف الواحد (١٠٠) محاضر.

و- مدة الحصة الواحدة (٥٠) دقيقة .

ز- الأيام الدراسية (٥) أيام في الأسبوع.

ح- الحصص الدراسية (١٠) في الأسبوع الواحد بمعدل حصتين في اليوم[١].

٥- دور المنظمات الشعبية في الحملة الوطنية لمحو الأمية :

ان مشكلة الأمية من المشكلات المستعصية التي لابد لحلها من تظافر الجهود ومساندة قوى الشعب ومؤسسات الدولة المختصة، ولما كانت الأمية منتشرة بصورة واسعة بين العمال والفلاحين والنساء، فقد أصبح من الواجب أن تسهم المنظمات الشعبية والجهات التي لها اتصال بتلك القطاعات من الشعب[٢].

واستناداً لما تقدم بدأت الاتحادات والنقابات تتسابق في ولوج هذا السبيل وعززت من اهتمامها هذا بإيجاد أجهزة مختصة في كل منها تمارس محو الأمية، وخصصت الأموال من اشتراكات أعضائها ووظفتها لخدمة محو الأمية. كما هو الحال في الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية والاتحاد الوطني لطلبة العراق والاتحاد العام لنساء العراق ونقابة المعلمين [٣].

---

(١) حكمت عبد الله البزار، السياسة التربوية في العراق، المصدر السابق ، ص٣١٩.

(٢) مسارع حسن الراوي وقمر الدين قرنبع، المصدر السابق ، ص٢٢٦.

(٣) خالد شكري شوكت، دور المنظمات المهنية والشعبية في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي، (مجلة) المعلم الجديد، ج٢، المجلد ٤، تشرين الثاني، (بغداد، ١٩٧٨)، ص١٨.

١-نقابة المعلمين:

وهي أقرب من باقي النقابات المهنية إلى محو الأمية، باعتبار كوادرها تعليميين لامتلاكها مستلزمات نجاح هذه الحملة، فقدمت الكثير في هذا المجال استناداً إلى ضخامة منتسبيها وإمكاناتها المادية المناسبة وإلى انتشار أعضائها في أرجاء الوطن في الجبال وفي الاهوار وفي الصحاري.

وكان لنقابة المعلمين مشاركة فعالة في نقد المناهج وتأليف الكتب وتقويمها وتدريب المعلمين وتخصيص الجوائز والمكافئات للمبدعين منهم، وكان المعلمون العنصر الأول والرئيس في نجاح الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية.

٢- الاتحاد الوطني لطلبة العراق:

كان للاتحاد الوطني للطلبة دور كبير في الحملة الوطنية من خلال إقناع المواطنين بجدوى التعلم سواء بتنظيم الندوات أو إثارة المناقشات في الريف وفي الأحياء الشعبية، وكذلك ممارسة التدريس في صفوف محو الأمية في الريف وفي المدينة حيثما توفرت الظروف والشروط المناسبة وخاصة طلبة المعاهد ودور المعلمين وكليات التربية والآداب وأكاديمية الفنون الجميلة والتربية الرياضية(١).

٣- الاتحاد العام لنقابات العمال:

أدى الاتحاد العام لنقابات العمال دوراً كبيراً في توعية الأميين وحثهم على ضرورة التعلم. ودفع المتعلمين منهم إلى تشجيع زملائهم ومساعدتهم على التحصيل، وان حاجة العامل الأمي إلى التعلم أسرع من غيره وخاصة الفلاح وذلك لان النشاط في المعامل والمصانع تعتمد التقنية الحديثة التي تتطلب تحقيق مهارات معينة لا يتم التوصل إليها بلا تعلم وتدريب، فضلاً عن أن هذا التنظيم يعد أفضل من غيره لوجود العمال الأميين (٢).

٤- الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية:

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهها التنظيم الفلاحي المهني وخاصة كثرة المنتمين إلى الجمعيات الفلاحية التعاونية وعدم انتظام تجمعاتهم السكانية، وطبيعة العمل في المجتمع الريفي، ووعورة الطرق وعدم صلاحية بعضها للسير، فضلاً عن التقاليد الموروثة وعادات المجتمع العشائري القديم، ووجود نسبة عالية جدا من الأميين بين سكان الأرياف إلا انه استطاع ان يرسم الأهداف الخاصة بضوء الحملة العامة للمجلس الأعلى للحملة، وحدد حجم مشاركته بتوفير الاعتمادات المادية ووسائل التحرك وتهيئة أماكن الدرس للأميين بعقد

(١) خالد شكري شوكت، المصدر السابق، ص١٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ص١٩-٢٠.

الندوات لتوعية الفلاحين وقيامه بتوزيع جوائز معينة للمتفوقين وللعاملين في حقل محو الأمية[١].

٥- الاتحاد العام لنساء العراق

أعد الاتحاد العام لنساء العراق خطة تضمن اطارها العام هدفاً عاماً هو الإسهام في محو أمية النساء في المدة المحددة ومتابعتهن ضماناً لاستمرارية تعلمهن وتدرجهن في سلم التعليم تعويضاً لهن عما فاتهن من فرص التعليم [٢].

وبما ان عدد الأميات من النساء يقدر بحوالي (١,٦١١,٧١١) يتركز (٧٧٥٤٠٠) منهن في المناطق الريفية و(٨٣٦٣١١) في المناطق الحضرية، ويمثل الرقم الأول أكثر من ضعف عدد الأميين من الرجال حسب الإحصاء لسنة ١٩٧٧، أن هذا العدد الكبير من الأميات ناهيك عن الظروف الاجتماعية التي أحاطت بالمرأة تطلب جهداً استثنائياً من الاتحاد والأجهزة الرسمية والمنظمات الأخرى في سبيل توعية الأميات واقناعهن بجدوى التعلم، لذا قام الاتحاد العام لنساء العراق بعقد حلقة دراسية بتاريخ ٣١/تشرين الاول/١٩٧٨ نوقشت فيها خطة الاتحاد، وصدر عن الحلقة توصيات بتشكيل اللجان الآتية

١. **لجنة التنسيق:** ومسؤولياتها التنسيق في تنفيذ خطة الاتحاد وبمشاركة رئيسة الفرع وعضوات الهيئة الإدارية في الفروع والشعب، والتنسيق مع المنظمات الجماهيرية ورفع التقارير الخاصة بالمشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل من قبل عضوات الهيئة الإدارية .
٢. **لجنة الإعلام** : ومهمتها وضع مقررات الحلقة الإعلامية موضع التنفيذ، وتوحيد الجهود من قبل العضوات والمشاركة في الفعاليات والاحتفالات وتقديم الحوافز والجوائز والهدايا للدارسات والعاملين في محو الأمية.
٣. **لجنة العمل مع ربات البيوت** : وتنحصر مهمتها في إحصاء وتصنيف الأميات والتعرف على أعمارهن وفي المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والمهنية والسياسية [٣].

فضلاً عما تقدم فان اتحاد النساء أسهم في تدريب الدارسات على كيفية الخياطة والطبخ والعناية بالطفل، وتطوع عدد كبير من عضوات الاتحاد في التدريس في صفوف محو

(١) خالد شكري شوكت، المصدر السابق، ص ص٢٠-٢١.
(٢) الاتحاد العام لنساء العراق، حلقة دراسية حول افاق تطوير المرأة العراقية بعد تحررها من الامية في اطار التعليم المستمر، دار الخلود للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٨١)، ص ص٢٢-٢٣.
(٣) خالد شكري شوكت، المصدر السابق، ص ص٢٢-٢٣.

الأمية[١]. وبلغ مجموع عدد النشاطات المنفذة في خطة محو الأمية (٣٠٨٨٤) نشاملة في أمانة محو الأمية بالمقر العام وفروع الاتحاد في المحافظات [٢].

(١) الاتحاد العام لنساء العراق، المصدر السابق، ص ص٢٢٢-٢٢٥.

(٢) خالد شكري شوكت، المصدر السابق، ص٢٤.

الخاتمة

لقد اسفرت دراسة تطور المؤسسات التعليمية في العراق خلال المدة ١٩٧٤-١٩٧٩ الى نتائج إيجابية عدة، تمثلت بما يلي:

١. ان قطاعات التعليم ومؤسساته حالها حال قطاعات الدولة تتأثر سلبيا وايجابيا بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد .
٢. انعكس التقدم والانتعاش الذي حصل في القطاعات الاقتصادية نتيجة ازدياد عوائد النفط قرار التأميم سنة ١٩٧٢ على تحسين وتطوير نواحي التعليم ومؤسساتها.
٣. ان القرارات التي أصدرتها الحكومة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ المتعلقة بترسيم التعليم وقرار مجانية التعليم وقرار التعليم الالزامي كان لها دور كبير في تقدم المسيرة العلمية في العراق، اذ كانت ملموسة بشكل كبير من خلال الاعداد الهائلة من التلاميذ والطلبة في مؤسساتها التعليمية بكل مراحلها وانواعها الذي رافقه تطور نوعي في تلك المؤسسات التعليمية والذي حقق نقلة تربوية في حياة المجتمع العراقي من خلال ترسيخ قاعدة التعليم الأساسية في المرحلة الابتدائية كافة.
٤. تركت الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية اثرا كبيرا في القضاء على الامية ونشر الوعي الثقافي بين أبناء المجتمع بعد التحاق الكثير من ابناء الشعب من الاميين رجالا ونساء في مراكز محو الامية، ومساهمة المنظمات الحكومية والشعبية في نجاحها، وحظيت المرأة بمكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع بعد تحررها من العادات والتقاليد الاجتماعية البالية.
٥. ان التوسع الكمي الكبير الذي حصل في مؤسسات التعليم من زيادة اعداد الطلبة المقبولين في المدارس بكل مراحلها وانواعها وكادرها التدريسي رافقه توسع نوعي في تلك المؤسسات التعليمية من ابنية للمدراس والمختبرات والمكاتبات والاثاث وغيرها.

ومهما يكن من امر فان التعليم بأنواعه ومراحله ومستوياته المتعددة شهد اثناء مدة البحث تحسناً وتطوراً عما كان عليه في السنوات الماضية التي سبقته والسنوات التي تلته.

ثبت المصادر

- إبراهيم خليل احمد، ملامح الفلسفة التربوية واتجاهات التطور التعليمي في العراق، ١٩٦٨-١٩٨٥.
- ابو سلام، الحزب الشيوعي العراقي وانتهازيته في الحركة الوطنية، مطبعة الاندلس، بيروت، ١٩٨١.
- الاتحاد العام لنساء العراق، حلقة دراسية حول افاق تطوير المرأة العراقية بعد تحررها من الامية في اطار التعليم المستمر، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.
- تحولات رائدة في حال التربية والتعليم، (مجلة) المعلم الجديد، ج١، المجلد٤٠، (بغداد،١٩٧٨).
- توصيات ومقررات المؤتمر الثاني للأشراف التربوي الاختصاصي، المعلم الجديد (مجلة)، ج١، مجلد٣٥، ١٩٧٤.
- جاسم المظفر، التشريعات التربوية، ج١، مطبعة وزارة التربية رقم (٣)، بغداد، ١٩٧٩.
- حكمت عبد الله البزار، التربية والعمل، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤.
- لجنة وزارة التربية، التربية في ظل الثورة، مطبعة وزارة التربية، بغداد، ١٩٧٨.
- خاشع المعاضيدي واخرون، الفكر التربوية الاشتراكي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١.
- خالد سلمان احمد العبيدي، تقويم التعليم الالزامي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٨٢.
- خالد شكري شوكت، دور المنظمات المهنية والشعبية في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الإلزامية، (مجلة) المعلم الجديد، ج٢، المجلد ٤٠، (بغداد، ١٩٧٨).
- رفيفة سليم حمود، تعليم الاناث في الدول العربية الانجازات والمعوقات وافاق المستقبل، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨.
- سعيد حميد سعيد وأخرون، واقع العمل في مجال محو الامية في الجمهورية العراقية بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز التقدمية، قسم البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٧٧.
- عبد الغني اليوزبكي، اعداد معلمي التربية الخاصة، مجلة المعلم الجديد، ج١، المجلد ٤٠، (بغداد، ١٩٧٨).
- فوزي أحمد نصيف، وزارة التربية، تحقيق منجزات ضخمة، المعلم الجديد، ج١، المجلد ٤٠، ١٩٧٨.
- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، ج٢، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى، (بغداد، ٢٠٠٩).
- كاظم صالح واخرون، مشكلات المدارس الثانوية المسائية من وجهة نظر الادارة والمدرسين دراسة ميدانية، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، د.ت).
- مسارع حسن الراوي، قمر الدين قرنبع، قراءات في محو الامية، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، ١٩٧٤).

- مصدق جميل الحبيب، دور التربية والتعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ١٩٧٩).
- مصدق جميل الحبيب، دور التربية والتعليم، مطبعة شركة المطابع النموذجية، بغداد، ١٩٨١.
- مهدي صالح هجرس، التعليم الثانوي، دار الكتب للطباعة والنشر، (جامعة البصرة، ١٩٩٣).
- نجم الدين على مردان، رياض الاطفال في الجمهورية العراقية تطورها ومشكلاتها واسسها التربوية والتعليمية، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٧١).
- نزهت رؤوف الشالجي، التطور التاريخي لرياض الأطفال في العراق، المديرية العامة للتخطيط التربوي، التوثيق والدراسات، العدد٩٦، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، ١٩٧٦).
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات التربية والتعليم للعام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٧٩).
- وزارة التربية، مديرية الاعلام العامة، المسيرة التربوية انجازات وطموح ١٩٧٦-١٩٧٧، مطبعة وزارة التربية، (بغداد، ١٩٧٧).
- وزارة التربية، نص خطاب السيد وزير التربية لمناسبة بدء عام التعليم الإلزامي، المعلم الجديد، ج٢، المجلد٤٠، ١٩٧٨.